اليمن عصية على التدخل في شؤونها

عبدالحفيظ الشرجبي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها البرجماتيون الذين ينظرون إلى الدول النامية (المتخلفة) بعيون المصالح المحكومة بـ(النهب المنظم للثروات) تمتلك أساليب حديثة(محدثة) في إنتاج التهم والإسقاطات والذرائع المجردة من المسوغات..

كمدخل لإقناع بعض الحكام بما يحيط بهم من مخاطر الحرب الباردة بعقود كان المبرر(غير المبرر) تلخص (كوسيلة) لهدف آخر في حماية الدول التي تمتلك ترسانات مسلحة وثروات في الأعماق من امتداد (الدب) السوفيتي وتغلغله في بعض مناطق النفوذ وكان يفترض حسب ما قاله (أوباما حسين) بعد منازلات حروب البترول الأولى والثانية والذي قال: لقد تمكنا من القضاء على البلاشفة والشيوعيين بالتحالفات لا بحرب إطلاق الصواريخ) كان يفترض أن لا تبحث إدارات تلك الدول على سيناريوهات جديدة لكي تعزز بقاءها حيث أدمنت البقاء وتبحث عن أكثر من (رجاء صالح) وممرات لتمر من خلالها صوب وجود الثروات الكامنة في باطن الأرض وهو قول ثبت باندراجه في خانة التزييف للوعي، وثبت بأن التفجيرات الهائلة التي وقعت يوم ٢٠٠١/٩/١١م في مركز التجارة العالمي في نيويورك وفي مبنى وزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن، تؤسس لمرحلة جديدة ستكون لها انعكاساتها الكبرى على النظام العالمي الجديد من حيث قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في قيادة العالم وفي ممارسة دور الوصي على الشعوب المستضعفة وإذلالها، ومصادرة خيراتها والتحكم في سياساتها ومصيرها.

لقد نسيت أو تناست دول النهب المنظم للثروات العديد من الأعمال الإرهابية التي حدثت قبل (١١سبتمبر) وهو حدث ليس بوحيد، ولكن هناك أحداثاً لا تقل شناعة جرت في عصرنا، فمن ينسى مشاهد الذبح في صبرا وشاتيلا والتي تستمطر دموع الصخر، ومن الذي نسي أحداث(سربنتشا) في اليوم الذي انسحبت فيه القوات الدولية ودخل الصرب فقتلوا نحو عشرة آلاف من المدنيين ورموهم في القبور الجماعية ومن الذي نسي أحداث(رواندا) يوم سحبت جثث القتلى العزل في البحيرة وذهبت طعاماً للتماسيح.

أما هيروشيما و(ناجازاكي) و(فيتنام) فقد أصبحت تاريخاً من التاريخ!

حتى أن انفجار(أوكلاهوما) الذي تبين أنه من فعل الإرهاب الأمريكي تم غض الطرف عنه ثم إن الانتحاريين غير البلديين المؤمركين مؤخراً قتلوا ٢٤١ جندياً أمريكياً و١٠٠ جندي فرنسي في بيروت في أكتوبر ١٩٨٣م لم يصنف بالعنف.

ولما كانت اليمن الموحدة أصبحت رقماً في منظومة مكافحة الإرهاب وهي التي طالها قبل أن يطال مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية إلا أن ما يسمى (بالطرد الطريد) الذي أصدرت الإدارة الأمريكية حكماً مسبقاً بأنه صدر من اليمن أقام الدنيا وأقعدها وبدوره الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أدرك تلك(الفبركة الطردية) واستنتج بأن الأهداف المخطط لها أبعد من ذلك ليؤكد أن اليمن ترفض أي تدخل في شؤونها وكما لو كانت اليمن غير قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها وقد استمد الأخ الرئيس تلك القناعة من قاعدة قانونية تقول أن العلاقات بين الدول تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول المرتبطة بعلاقات، ففرنسا التي قتل الإرهابيون أحد مواطنيها وأسروا خمسة منهم لم تثر مثل تلك الضجة الإعلامية المنفذة بإملاء اللوبي الصهيوني ومقتضيات معترك الانتخاب النصفي الأمريكي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة لضبط الصين وإقامة حاجز أمام انتشار النفوذ الصيني في العالم غير منطقة آسيا الوسطى المتاخمة للحدود الصينية ومعتقدة بأن مناطق الشرق الأوسط والعديد من دول أفريقيا يسهل ترويضها وهي واهمة لأن شعوب تلك المناطق قد خبرت التاريخ الأسود للاستعمار بشقيه، ويقول(بوهو) الباحث في مركز الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في الجريدة اليومية:

الكل يعلم أن العنصرين التكوينيين للاستراتيجية الكوكبية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة هما:

مخطط للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة من ناحية، وانتشار حلف الأطلنطي شرقاً من ناحية أخرى وفي أوروبا تعمل أمريكا على توحيدها لمحاصرة روسيا وللحديث بقية.

مشكلة المياه وأزمة الإدارة .. إلى أين؟

المهندس / أحمد محمد شمسان المقرمي

لا ينفك الحديث عن الأزمة المائية في اليمن، إلا ويورد إسم الهيئة العامة للموارد المائية والتي يسند إليها رسم السياسة المائية لليمن ، تحت مظلة وزارة المياه والبيئة، وقد لا يعلم الجميع أن الهيئة العامة للموارد المائية أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٥م وذلك قبل إنشاء وزارة المياه والبيئة والتي جاءت عام ٢٠٠٣م..

ولحاجة داخلية لإنشاء جهة واحدة تكون مسؤولة عن قطاع المياه ورسم السياسة المائية للبلد ككل نظرا لما تمر به البلاد من أزمة خطيرة إضافة إلى كثرة الجهات والمؤسسات التي تعمل في قطاع المياه، فالهيئة العامة للموارد المائية ولدت عام ١٩٩٥م والتي جاءت كأمل للملمة الجهود والشتات لكل المؤسسات العاملة في قطاع المياه ولتكون إطارا موحدا يرسم السياسة المائية لبلد تتهدده أزمة مائية خطيرة وتمثل تحديا حقيقيا للإنسان والتنمية.

وقد مرت خمسة عشر عاما من ذلك التاريخ وهنا وفي هذا السياق تبرز لنا عدة أسئلة وبإلحاح ، ونحن لا نزال نعاني المشكلة نفسها بل وأشد.

فما الذي تم إنجازه خلال هذه الفترة بداية من الاستشعار بالأزمة المائية والغرض من إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية ومن ثم وزارة المياه والبيئة، وهل أنجزت كل الدراسات لتشخيص جوانب الأزمة، وهل أعدت السيناريوهات والحلول لمواجهة هذا التحدي، وأخيرا هل تمت السيطرة على الأزمة المائية التي تتهددنا والحد من مخاطرها التي تتربص بنا وبمستقبلنا وتحققت الأهداف؟

والحقيقة أن الهيئة العامة للموارد المائية بدأت كمولود ناقص يكافح من أجل البقاء وبدعم محلي محدود لاستقطاب تمويلات المانحين في قطاع المياه وجهود جبارة تمكن هذا المخلوق من البقاء عليلا في غياب رؤية منهجية في العمل واستراتيجية واضحة له ، وندرك جيدا أن العمل دون هدف حقيقي مرسوم وخطة واضحة للعمل تدفعها المصداقية والإرادة الجادة في مواجهة التهديد لتحقيق الأهداف الوطنية ، لن يكتب له النجاح بدون ذلك ، ولن تصل إلى ما نصبوا إليه من خلال خطوات عملية لحل المشكلة المائية وخاصة عندما يتعلق الأمر بجانب غاية في الأهمية هو المياه والذي يمس مباشرة جوهر وجود هذا الإنسان بكل جوانبه.

ولكننا بخلاف المتوقع المنطقي والطبيعي لم نشهد إلا تفاقما للأزمة المائية وحدة في وطأتها ، وكابوسا يرسم صورة قاتمة لمستقبلنا الذي نأمل أن يعايشنا بقبول ورضا.

وبالرغم من الدعم المالي والفني الجيد الذي يتلقاه قطاع المياه من قبل المانحين لا تزال الهيئة العامة للموارد المائية غير قادرة على بناء هيكلها الداخلي الإداري والمؤسسي ناهيك عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المأمولة منها ، والمرسومة لها بموجب قرار الإنشاء لمواجهة التحدي الحقيقي في السيطرة على تفاقم الأزمة المائية ، وإيجاد الحلول للمشكلة المائية للبلد، أو على الأقل الحد من اتساع هذه الأزمة التي تتهدد وجودنا كبشر في هذه الرقعة من الأرض.

وهنا يحق لنا التساؤل لماذا هذا العجز؟ وما هي الأسباب؟.

وللإجابة على هذا السؤال المحوري لا بد لنا أن نستعرض ونتطرق في البداية إلى الأهلية والقدرات الأساسية للهيئة العامة للموارد المائية والمنوط بها رسم السياسة المائية لليمن ، والسياسة التي تنتهجها هذه المؤسسة الهامة لمعالجة موضوع في غاية الأهمية ، وكذا الدعم اللوجستي والعملياتي لوزارات الحكومة ومؤسساتها المختلفة للمساهمة في مساعدة وإنجاح توجهات الهيئة العامة للموارد المائية.

وهنا نجد أن الهيئة العامة للموارد المائية بقوامها الأولي امتلكت أفضل الكوادر والخبرات المحلية في مجال المياه وعليه أولا: بسبب غياب السياسة الحكيمة والتركيبة السليمة لليهكل الفني المؤسسي بسبب غياب الإرادة القوية لتحقيق الأهداف من خلال هذا الكادر الجيد الذي تمتلكه وبالتالي الحد من الدفق والزخم الفني الذي يساهم وبشكل مهم في رسم الغايات وتحقيق الأهداف مما تسبب في تسرب هذه الكفاءات إلى مجالات أخرى مختلفة بحثا عن وضع أفضل، وإصابة الكادر الفني المتبقي والمتوفر بالإحباط بسبب الإهمال وغياب الحوافز الضرورية أمام الوضع المادي والاقتصادي المفتعل.

وأخيرا تحولت هذه المؤسسة البحثية إلى مؤسسة إدارية فقط تتقاسمها الجوانب المائية والإدارية المرتبطة أساسا بجهات ووزارات أخرى ربما لا تعي الدور الهام لهذه المؤسسة الفنية والبحثية المقدر لها مواجهة تحديات كبيرة في ظل غياب برنامج داخلي طموح من خلال الكوادر المتوفرة والتي أصبحت تعاني مما تعانيه الوظيفة العامة الأمر الذي لا ينسجم مع المتطلبات الحقيقية ليصل هذا التسرب والإحباط إلى كوادر وزارة المياه والبيئة نفسها والتي أنشئت مؤخرا ، وذلك شكل ضربة قاصمة وخسارة فادحة لهذا التوجه والغاية من إنشاء هذه المؤسسة الحيوية.

ثانيا: عدم وجود هيكل وظيفي واضح وتوصيف للكادر الفني في الهيئة باستثناء ذوي القرارات الجمهورية فقط وذلك منذ إنشاء الهيئة وبهذه التركيبة الإدارية الهشة لهذه المؤسسة والتي لا تتسق مع الأهداف المرجوة منها بحيث أصبحت كغيرها من المؤسسات الحكومية تعاني من الأمراض المالية والإدارية وتحولت بذلك من مؤسسة بحثية إلى مؤسسة إدارية متعثرة باقتدار تعجز حتى عن تنفيذ الحد الأدنى من برامجها وخططها المفتقرة للطموح والإرادة.

ثالثا: غياب الرؤية الواضحة لدى الحكومة وتداخل الأولويات لديها والذي تسبب في تهميش هذا الجانب وغياب التناغم بين مختلف مركبات الحكومة والذي يحقق أهداف المؤسسات ومن ثم الحكومة مما أدى إلى قصور كبير في الأداء ولتحقيق أهداف الحكومة والمؤسسة ليظل الأمر كما هو عليه وفي المربع الأول وتظل الأزمة المائية التي تهدد مستقبل هذا البلد كما هي عليه بل وتزداد سوءا وهذا ما أصاب هذه المؤسسة في مقتل.

رابعا: إهمال عامل الزمن وهو الأهم والذي لم يؤخذ بعين الاعتبار كما هو الحال في كل البرامج وهو هنا كالسيف الذي يقطع ويجزأ صورة مستقبلنا أمام عجز الجهات المسؤولة عن إبداع آلية لمعالجة وطرح الحلول للمشكلة المائية واستمرار برنامج الحكومة الفعلي بعيدا عن وضع اليد على المشكلة للأخذ في العمل بجدية تتناسب مع الوضع الحقيقي للأزمة التي تتهددنا وعدم صم الآذان عن الأصوات التي تتعالى صباح مساء محذرة من أزمة مائية تترصد مستقبلنا.

كما لا يمكن غض الطرف عما يدور حولنا وبالتحديد الإجراءات والسياسات المائية المتبعة بدول الجوار والعالم فيما يتعلق بالأمن المائي والتي تعطي الأولوية لقطاع المياه في برامج الحكومات بينما نحن لا نمتلك خطة حقيقية متكاملة للمعالجة وإنتاج الحلول خلال الخمسين أو العشرين عاما القادمة ، ونحن البلد الأكثر تضررا من أزمة المياه وفي ظل اقتصاد دولة متواضع جدا لا يحتمل قرارات أو حلولاً جريئة باهظة الكلفة وهذا ما ستقودنا إليه السياسات الحالية في قطاع المياه.

وأية أولويات لنا تلك التي تتعامى عن رؤية الواقع بحقيقته أولا تتعامل بجدية مع هذه المشكلة والواقع خير شاهد بحيث لا نفاجأ بما لم نتوقعه ونعد له العدة والحلول من خلال استكمال ومواصلة الدراسات والأبحاث وإعداد السيناريوهات وذلك من صلب عمل الجهات أو المؤسسات المسؤولة والحكومة.

ولا نبالغ حين نقول أن مشكلة المياه في اليمن لا تحتل الأولوية الفعلية في برنامج الحكومة وهي التي تمس جوهر وجودنا وإلا ما هو التقدم الحقيقي الفعلي والواقعي الذي تم في هذا الجانب؟ غير إنشاء هياك لمؤسسية كسيحة وعاجزة عن الحركة والتقدم إلى الأمام ناهيك عن إبداع الحلول ، ولا نجد غير الكلام ودغدغة المشاعر في وعي الحكومة ومؤسساتها للمخاطر المحدقة بنا ، واستكمال البنى المؤسسية الفعالة لهذا القطاع الذي سيقدم الحلول والمعالجات في حين أنها تولد ناقصة ومشوهة تفتقر للإرادة والزخم السياسي ويستغل هذا النسيج في طلب واستهلاك المساعدات والقروض والهبات في محاولة إنعاش فاشلة نعرف نتائجها مسبقا في غياب التخطيط والإرادة وهو الأمر الذي سيكلفنا غاليا إذا لم نتنبه لذلك ولا ننتظر المفاجآت المؤلمة التي يخبئها لنا المستقبل القريب وقد حبانا الله بعقول لهكذا أمور.

ونشير هنا إلى أن هذه الآلية والإدارة لم تنتج أو تفرز غير التعقيد أكثر للوضع وأن الواقع هو الذي يقول ذلك.

ولا يتسع المقام هنا للتوسع والدخول في تفاصيل مؤلمة عن صورة الوضع المائي بالأرقام من خلال القليل المتوفر ، ولكن نتوجه برسالة صادقة إلى دوائر القرار – القيادة السياسية للبلد ، رئاسة الحكومة ، بأنه آن الأوان للوقوف بصدق ومسؤولية أمام الواقع لتصحيح هذا القطاع إداريا وفنيا وانتشاله من عثراته فالأمر لا يحتمل التأخير والتأجيل والمراوحة، وهذا الوضع لا يخدم اليمن بأي حال من الأحوال.

ونقول بصدق وموضوعية أن مستقبل اليمن أمانة في أعناقكم وندعو الله أن يوفقنا وإياكم لما فيه خدمة هذا الوطن الغالي.

● الهيئة العامة للموارد المائية

الدكتور اليماني .. كما عرفته

عبدالكريم الخميسي

حين بدأت عملي الدبلوماسي في سفارتنا بجدة عام ١٩٧٦م كان الدكتور محمد عبده يماني مديرا لكلية الملك عبدالعزيز هناك ..

وبالتالي فقد كانت صلتي به وثيقة من خلال الجهود التي تبذلها سفارتنا للحصول على مزيد من المقاعد الجامعية لطلابنا اليمنيين الذين لم يجدوا فرصة للقبول في الجامعات الأخرى بعد تخرجهم من المدارس الثانوية بالمملكة ولولا وجود الدكتور اليماني يومها في ذلك المنصب الأكاديمي الرفيع لما وصل العدد من أبنائنا المغتربين إلى مبتغاهم من التعليم العالي لخدمة وطنهم العزيز.

ولم يقتصر دور الدكتور اليماني حينها على مجرد التسهيل لطلابنا بالقبول في الجامعة ، بل كان – رحمه الله – يحرص على متابعتهم وتوفير متطلباتهم من المراجع والوسائل التعليمية التي كان يحصل عليها زملاؤهم من الطلاب السعوديين ، وكنت أجد عنده الصدر الرحب لمعالجة قضاياهم وحل مشاكلهم ، بل كان يسعى لدى الجامعات السعودية الأخرى لقبول أبنائنا من خريجي الثانوية العامة في الرياض والمدينة المنورة والظهران وغيرها وقد عاد أكثرهم إلى الداخل للمشاركة في بناء اليمن الجديد.

ولما تولى مسؤولية العمل وزيرا للإعلام لم تنقطع صلتي به – رحمه الله بل زادت توثقا بتعزيز العلاقات الإعلامية والثقافية بين البلدين الشقيقين ولا سيما بعد افتتاح التلفزيون اليمني الذي حظي من الدكتور اليماني باهتمام خاص وأبدى استعداده للتعاون معنا في تبادل البرامج والمسلسلات وتزويدنا بالأجهزة والمستلزمات الضرورية بلا حدود ، وشهدت تلك المرحلة تطورا سريعا في تبادل الزيارات بين المسؤولين والأكاديميين والمهندسين بمتابعة شخصية من الفقيد العزيز.

وكان رحمه الله – من الشخصيات السعودية البارزة التي دعمت مسيرة التطور في العلاقات اليمنية السعودية إثر المصالحة الوطنية في بلادنا ، حيث كان الإعلام اليمني يومها لا يجد المجال مفتوحا للوصول إلى المتلقي هناك ولكن وجود الدكتور اليماني ووكيله الدكتور عبدالعزيز خوجة الذي أصبح اليوم وزيرا للإعلام قد ساعد السفارة على تجاوز العقبات فأصبح لنا برنامج تلفزيوني يمني ثابت في القناة الفضائية السعودية تعده السفارة وتبثه في التلفزيون السعودي بكل يسر وسهولة ، كما كان لنا أن ننشر صفحة ثابتة في الصحف السعودية الكبرى عن اليمن وشؤون اليمن ولاسيما صحف (عكاظ) و(الرياض) و(الجزيرة) وغيرها وذلك بفضل توجيهات وتسهيلات الدكتور اليماني رحمه الله والذي توج ذلك كله بالوصول إلى صنعاء أكثر من مرة واستقبال المسؤولين اليمنيين في أكثر من مناسبة ومنهم الأستاذ حسن اللوزي الذي كان يومها وكيلا لوزارة الإعلام اليمنية.

ولما انتقل الدكتور اليماني رحمه الله من وزارة الإعلام ظل وثيق الصلة باليمن من خلال عمله الخيري والإنساني الكبير حيث كان يستقبل العشرات بل المئات من اليمنيين المحتاجين للرعاية الصحية الذين كانوا يتوافدون على مؤسسته في جدة وكان يوفر لهم الرعاية الصحية على أعلى مستوى بل إنه ساهم في إيفاد العديد منهم للعلاج بالخارج على نفقة المؤسسة.

وأذكر أنني استقبلته في بكين أثناء عملي الدبلوماسي في الصين أواخر الثمانينات وكان رحمه الله على رأس وفد إسلامي كبير جاء لزيارة المناطق الإسلامية وكنت مع غيري من الدبلوماسيين العرب نتابع جهوده لإقناع المستثمرين السعوديين الكبار للاستثمار النشط في المناطق الإسلامية هناك وهي تتحفز لاستيعاب الاستثمارات العربية والإسلامية للنهوض الاقتصادي الذي أصبح اليوم حديث العالم أجمع.

رحم الله الفقيد الغالي وأحسن مثواه وجزاه عن أمته خير الجزاء. وانا لله وإنا إليه راجعون.

إعلان